**السؤال الأول:**منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟

يشير مصطلح الشرعية، في العلوم السياسية، إلى حق وقبول السلطة، ويشير عادةً إلى القانون الناظم أو النظام الحاكم. في حين أن «السلطة» تشير إلى موقف معين في الحكومة المشكّلة، ويشير مصطلح «المشروعية» إلى النظام الحكومي – بحيث تشير «الحكومة» إلى «منطقة النفوذ». يُنظر إلى السلطة التي تعتبر شرعية بأنها تملك الحق والمبرر في كثير من الأحيان لممارسة السلطة. تعتبر الشرعية السياسية شرطًا أساسيًا للحكم، والتي بدونها ستعاني الحكومة من جمود التشريعات والانهيار. في النظم السياسية، حيث لا يكون هذا هو الحال، تنجو الأنظمة غير الشعبية لأنها تُعتبر شرعية من قبل نخبة قليلة ذات تأثير. في الفلسفة السياسية الصينية، منذ الفترة التاريخية لسلالة زو الحاكمة (1046–256 قبل الميلاد)، استُمدت الشرعية السياسية للحاكم والحكومة من التفويض السماوي، وبالتالي إن خسر الحكام الظالمون التفويض المذكور يسقط حقهم في حكم الناس.

في الفلسفة الأخلاقية، غالباً ما يُفسر مصطلح «الشرعية» بشكل إيجابي على أنه الوضع المعياري الممنوح من قبل الشعب المحكوم للحكم على مؤسسات حكامهم ومكاتبهم وأفعالهم، التي تستند على الاعتقاد بأن تصرفات حكومتهم هي الاستخدامات المناسبة للسلطة من قِبل الحكومة المُشكلة قانونيًا.

في حقبة عصر التنوير قال الفيلسوف الاجتماعي البريطاني جون لوك (1632-1704) أن الشرعية السياسية مُستمدة من الموافقة الشعبية الصريحة والضمنية للمحكوم: «والحجة التي وضعتها المعاهدات المبرمة الثانية هي أن الحكومة ليست شرعية ما لم تُنفذ بموافقة المحكومين.». قال الفيلسوف السياسي الألماني دولف ستيرنبرغر «أن الشرعية هي أساس هذه السلطة الحكومية التي تُمارس، ومع إدراك من جانب الحكومة بأن لها الحق في الحكم، ومع اعتراف المحكومين بهذا الحق». قال عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتن ليبست إن الشرعية «تتضمن أيضًا قدرة النظام السياسي على التوليد والحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمةً والأنسب للمجتمع». وضح العالم السياسي الأمريكي روبير دال الشرعية بأنها كالخزان: طالما بقي الماء في مستوى معين، يُحافظ على الاستقرار السياسي، وإن انخفض عن المستوى المطلوب، تتعرض الشرعية السياسية للخطر.

الشرعية هي «قيمة بحيث يُعترف بموجبها بشيء أو شخص، ويُقبل على أنه صحيح وسليم» في العلوم السياسية، تُفهم الشرعية عادة على أنها القبول والاعتراف الشعبي من جانب السلطة العامة لنظام الحكم، بحيث تتمتع السلطة بالقوة السياسية من خلال الموافقة والتفاهم المتبادل، وليس بالإكراه. إن الأنواع الثلاث للشرعية السياسية التي وصفها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر هي التقليدية والكاريزمية والعَقلانِيّة القانونية:

تُستمد الشرعية التقليدية من العادات والتقاليد المجتمعية التي تؤكد على تاريخ سلطة التقاليد. يفهم التقليديون هذا النوع من الحكم على أنه مقبول تاريخيًا، ومن هنا يستمر، لأن هذا ما كان عليه المجتمع دائمًا. ولذلك، عادةً ما تكون المؤسسات الحكومية التقليدية مستمرة تاريخيًا، كما هو الحال في الملكية والقبلية.

تُستمد الشرعية الكاريزمية من الأفكار والكاريزما الشخصية للزعيم، وهو شخص ذو شخصية رسمية يفتن ويسيطر نفسيًا على الناس في المجتمع للاتفاق مع نظام الحكومة والحكم. تشدد الحكومة الكاريزمية عادة على المؤسسات السياسية والإدارية الضعيفة، لأنها تستمد السلطة من شخصية القائد، وعادة ما تختفي دون وجود زعيم في السلطة. ومع ذلك، إن كان للزعيم الكاريزمي خليفٌ، فإن الحكومة المستمدة من الشرعية الكاريزمية من الممكن أن تستمر.

تُستمد الشرعية العَقلانِيّة القانونية من نظام الإجراءات المؤسسية، حيث تؤسس المؤسسات الحكومية وتنفذ القانون والنظام بما يحقق المصلحة العامة. لذلك، من خلال الثقة العامة، ستلتزم الحكومة بالقانون الذي يمنح الشرعية العَقلانِيّة القانونية.

– تشير الشرعية إلى معتقدات الناس حول السلطة السياسية، وأحياناً إلى الالتزامات السياسية، إذا ما تم تفسيرها بشكلٍ وصفي. قدم عالم الاجتماع ماكس فيبر (Max Weber)، عرضاً مُهماً حول الشرعية يستبعد منه المعايير الوصفية وفقاً لماكس فيبر، فإن النظام السياسي ذو شرعية يعني عندما يكون لدى المشاركين اعتقادات معينة، ومعتقدات محددة (Legitimitätsglaube) فيما يتعلق به: “أساس كل نظام سلطة، وبالمقابل في كل رغبة في الطاعة، الإيمان، وهو الاعتقاد الذي بموجبه يمنح الأشخاص الذين يمارسون السلطة هيبة” وكما هو معروف جيداً، يميز فيبر بين ثلاثة مصادر للشرعية – تفُهم على أنها قبول للسلطة، وتؤكد ضرورة الامتثال لأوامرها. قد يثق الناس في نظام سياسي أو اجتماعي مُعين لأنه كان موجوداً منذ فترة طويلة (التقاليد)، أو لأنهم يثقون في الحُكام (الكاريزما)، أو لأنهم يثقون في مشروعيته – على وجه التحديد عقلانية سيادة القانون يُعّرف فيبر الشرعية على أنها نمط أو نظام تفسيري أو تأويلي مهم للعلوم الاجتماعية، لأن الإيمان بنظام اجتماعي معين يؤدي إلى انتظام اجتماعي أكثر استقراراً من تلك النظم التي تنتج عن السعي لتحقيق المصلحة الذاتية، أو من اتباع القواعد المعُتادة

في مقابل المفهوم الوصفي لماكس فيبر، يشير المفهوم المعياري للشرعية السياسية إلى وجود معيار يتم التوافق عليه، وقبوله، لتبرير السلطة السياسية – وربما – الالتزام. ومن وجهة نظر واحدة، عن طريق راولزRawls ( 1993)، وريبستين Ripstein (2004)، على سبيل المثال، تشير الشرعية في المقام الأول إلى تبرير السلطة السياسية القسرية. سواءً أكانت هذه الهيئة السياسية ذات شرعية مثل الدولة، أو أن المواطنين لديهم التزامات سياسية تجاهها، فهذا الرأي يعتمد على ما إذا كانت السلطة السياسية القسرية التي تمارسها الدولة لها ما يبررها. ومن وجهة نظر بديلة منتشرة، ترتبط الشرعية بتبرير السلطة السياسية. وبناءً على هذا الرأي، من الممكن أن تكون الهيئات السياسية فعالة كالدول، أو بحكم الأمر الواقع، سلطات فاقدة للشرعية. إنها تدّعي الحق في الحُكم، وخلق الالتزامات التي يجب طاعتها، وطالما تمت تلبية هذه المطالبات بإذعان، فهي موثوقة. بهذا المعنى، تختلف السلطة ذات الشرعية عن كونها مجرد سلطة فعّالة أو فعلية تمتلك حقاً في الحُكم وتخلق التزامات سياسية في بعض الآراء، حتى السلطة ذات الشرعية ليست كافية لخلق التزامات سياسية. والمعنى هنا، أنه يجوز السماح للسلطة السياسية (مثل الدولة) بإصدار أوامر لا يلتزم المواطنون بطاعتها (Dworkin 1986: 191). في حين وبناءً على وجهة النظر هذه، ناقش البعض بأن شرعية السلطة السياسية تؤدي فقط إلى التزامات سياسية إذا تم استيفاء شروط معيارية أخرى.

سّعت مفاهيم الشرعية العالمية نطاق شرعية السلطة لتشمل مؤسسات الحوكمة العالمية. كانط هو أحد الرواد في الشرعية العالمية. غالباً ما يُقرأ كانط على أنه يدعو إلى تصور للشرعية الدولية على أساس “رابطة أمم” فضفاضة – خاصة في السلام الدائم. لكن شارون بيرد Sharon Byrd، وجواكيم هروشكا Joachim Hruschka (2008) يناقشان بأن كانط من الممكن أن يُقرأ أيضاً على أنه يدعم، “قيام دولة قومية”، باعتباره النهج الصحيح للشرعية العالمية، وخاصة في كتابه عقيدة الحق. هذا المفهوم، والذي توقف عن المطالبة بدولة قومية عالمية واحدة، يمنح قوة سياسية أكثر قسرية على المستوى العالمي من عصبة الأمم، الأمر الذي يترك سيادة الدول القومية دونما مساس.

من الملاحظ أن الأدبيات الفلسفية حول الشرعية العالمية هي أعمال كثيرة قيد التطور، لكن معظم هذه المقترحات تُفضل نظام حُكم متعدد المستويات يتم فيه تحقيق الشرعية العالمية من خلال تقسيم العمل المناسب بين الدول القومية ومؤسسات الحكم العالمية المختصة بقضايا معُينة.

يجب أن تُغطي أي نظرية ناجحة للشرعية العالمية القضايا الثلاث التالية:

أولاً، ما هي مؤسسات الحوكمة العالمية وما هي الطرق التي يمكن أن يُنظر إليها بها كونها تتولى أدواراً من الدول وحكوماتها؟ هذا سؤال حول موضوع الشرعية العالمية.

ثانياً، ما هي مشكلة الشرعية التي تواجهها مؤسسات الحوكمة هذه؟ وثالثاً، كيف يمكنها حل مشكلة الشرعية هذه وما هي معايير الشرعية التي تنطبق عليها؟ كيف تختلف هذه المعايير عن تلك التي تنطبق على مستوى الدول القومية؟

يتزايد النقاش حول إثر العولمة على سيادة الدولة وهذا النقاش شامل تشارك فيه جميع الأفكار والإيديولوجيات والمراكز الأكاديمية، الكل يتساءل هل يستطيع العولمة من كسر وتحطيم سيادة الدولة؟ ام سيتكيف الدولة نوعا ما مع العولمة و سيظهر بمظهر اخر وسيكون قادرا على التعايش مع العولمة، هناك اتجاهات عديدة يتراوح بين اتجاه تشاؤمي ازاء مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة وتنذر بزوالها وانحلالها وبين اتجاه تفاؤلي يرون ان سيادة الدولة وبالرغم من كل تأثيرات العولمة ستبقى ولن تزول النها ستكون قادرة على تأدية بعض الوظائف المهمة و الأساسية في كثير من المجالات، لكن تبقى النظرة راسخة حول تأثير العميق للعولمة على الدولة، وهناك اتجاه ثالث يرون بان الدولة القوية ستكون قادرة على ركوب موجة العولمة والاستفادة منها اما الضعيفة منها ستتهالك امام العولمة وتنهار وستبقى درجة

التأثر بالعولمة محددة وفق درجة قوة الدولة من عدمها. لحد الآن يلتمس هناك تأثيرات عميقة وفي بعض الأحيان جذرية على هيكل الدولة وماهيتها ولكن الدولة الوطنية لحد الآن ظلت باقية وهناك العديد من محاولات تأسيس دول جديدة ومستقبلا سوف تؤدي بعض الوظائف ولن تزول ألنها حاجة اجتماعية انسانية تنظم حياة مجتمع محلي وهي سلطة وليس طرفاً منتجاً.

إذا كانت الظروف المحيطة بمفهوم العولمة عموما والسياسية خاصة، دفعت جميع الدول بما فيها الناشئة وحتى الدول المتقدمة إلى الاندفاع من أجل الانضمام بمفهوم العالمية حتى تتحاشى النهاية القاتلة المتمثلة في العزلة السياسية والاقتصادية، إذ تعد العولمة تحديا لجميع الدول بصورة عامة.

كان وقع صدمة العولمة عنيفا على أغلب الدول النامية وخصوصا مجتمعات دول النظام الإقليمي العربي لأنها لم تكن مهيئة لتلقي آثار العولمة الثقيلة، فجاءت العولمة وهذه المجتمعات تعيش ظروف التفكك القومي، والضعف الإعلامي، والتراجع الثقافي، والانكماش العلمي والفكري.

بالتالي لم يكن العالم العربي استثناءا من هذه القاعدة، بل إن تحديات العولمة على الدول العربية كانت بالغة الجسامة وعلى مختلف الجوانب والأصعدة السياسية والإنسانية بالخصوص، وقد واجهت دول النظام الإقليمي العربي كمصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي.